انتقادات واسعة لمشروع التقسيم وتشاؤم حول العنف وشلالات الدم.. وتنديد بمحاولة خصوم صدام فرض آرائهم على كل العراقيين والعالم

صحف العراق: رايس حملت الى المنطقة الخضراء مشروع «مناقصة علنية لاستيراد حكام جدد»

احد ضحايا العنف في بعقوبة الجمعة (اف ب)

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

تناولت صحف بغداد مواضيع عديدة خلال اليومين الماضيين بينها قانون الاقاليم الذي اقرة البرلمان العراقي مؤخرا، وضعف الاداء الحكومي، والدعوات الى اطلاق سراح صدام حسين.

حيث نشرت صحيفة «الشاهد المستقل» الاسبوعية تقريرا حول فشل الحكومة العراقية الحالية بينت فيه وسائل الضغط التي تمارسها الادارة الامريكية على حليفتها الحكومة الحالية، وجاء التقرير تحت عنوان «مناقصة علنية لاستيراد حكام جدد في عراق الديمقراطية»، جاء فيه «بالنظر لفشل الادارة الامريكية في السيطرة على ركائزها الديمقراطية المحتلة في الحكومات المعينة من لدنها سواء كان في (مجلس الحكم اللورداتي والحكومتين الوقتية ذات السمعة بالشغط والافسدة الادارية والحكومة الانتقالية الغير ديمقراطية وذات السمعة الدولية في الانتهاكات الانسانية المخلة بشرف العراقي والعراقية والتي تحمل الهوية والجنسية (...) ولغاية ما يسمونها من الكتل السياسية الجديدة في الشوارع العراقية بالحكومة الدائمية».

واضاف التقرير: بناء على ذلك ومن اجل رفع المستوى المتدني لدى الشعوب الامريكية لشعبية وسياسة (بوش) وادارته الارهابية المحتلة الاجرامية، فقد وصلت السيدة (كوندوليزا رايس) وزيرة الخارجية الامريكية الى المنطقة الخضراء قلب السيادة العراقية المحتلة بالسفارة الامريكية ومعها (مناقصة علنية) تهدد بها اصحاب الكتل التجارية (حسب ما يقال) واعطاءهم فترة زمنية تقدر بشهرين اختبارية. والا فان السفارة الامريكية ستعلن هذه المناقصة العلنية (لبناء واستيراد البديل من ما يسمونهم (بالحكام) الموجودين في دهاليز الادارة الامريكية من اجل تهدئة الامور الامنية والسياسية وتوفير الخدمات الانسانية والصحية والمعاشية وفق (عنوان) لهذه المناقصة اسمه (الدولة الوردية الديمقراطية الاقليمية الاتحادية المطابقة للحكومات (الغير شرعية) وبنفس خلق واشكال الكتل السياسية) ووفق الشروط الخاصة بهذه المناقصة، حيث يشترط ان يكون البناء او استيراد البديل من (الحكام) نفس الكتل والاحزاب من الذين جاءوا مع المحتل على الدبابات الغازية. ولكن الاصل في هؤلاء بانهم لم يظهروا وغير معروفين سابقا على الساحة العراقية او العربية او الدولية من خلال الظهور على الشاشات الفضائية الديمقراطية!

كما يشترط في هؤلاء الحكام ان يكونوا وفق مواصفات خاصة وهي انهم اقل ثمناً وكلفة وخسارة ووقت وجهد وتقشف بالمال العام عن (الحكام) في الحكومات (الغير شرعية) والتي سميت من قبل الشعب (بالحرامية) والذين هم السبب في افشال العملية السياسية للادارة الامريكية.

صدام وعلي صالح

تحت عنوان «كوابيس واحلام» صدام والآراء! كتب صباح اللامي مقالا في صحيفة «المشرق» اليومية جاء فيه «اثارت تصريحات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، التي قال فيها: «ايهما افضل دكتاتورية صدام حسين، ام ديمقراطية امريكا، والمذابح تزداد يوماً بعد يوم اثارت موجة من الآراء المتناقضة، كان ابرزها الحملة التي شنتها «فضائية الفيحاء» التي يديرها من دبي هاشم الديوان. ويقال ـ طبقاً للاخبار التي تتناقلها الصحف ومواقع الانترنيت ـ ان اليمن اعترضت رسمياً على السماح للفيحاء بمهاجمة الرئيس اليمني، مما دفع وزارة الاعلام الاماراتية الى اصدار قرار باغلاق فضائية الفيحاء. واذا ما وضعنا هذه المواقف للاطراف الثلاثة «الرئيس صالح، والفيحاء، ووزارة الاعلام الاماراتية» على مسطرة حقوق الراي والحريات العامة، فانها جميعاً على خطأ، فصالح استفز مشاعر فئات واسعة من العراقيين بهذا التصريح، وفي هذا الوقت العصيب بالذات، ثم طلبه من الامارات (ان صح الطلب) باغلاق القناة، امر لا يمكن عده الا جزءاً من السلوكيات الدكتاتورية الممجوجة والفيحاء ذهبت بعيداً في حملة هجومها ضده، حتى لكانها تريد الاطراف كلها تعزف على النغمة التي تعزف عليها، فوجدت نفسها «مخبوصة» جداً بكلام، يكاد الكثيرون من العراقين البسطاء يرددونه يومياً بعد ان ضاقت الارض العراقية بهم ولم تستطع حتى بيوتهم ان تحميهم من تهديدات الموت المجاني الذي يحصد رؤوس العشرات ان لم نقل المئات منهم في كل نهار وليلة.

واضاف الكاتب: ولكي نقف امام هذه الحالة ونستفيد من دروسها يجب ان نقول ما يلي وبصراحة تامة، اولاً: ان اختلاف وجهات النظر في صدام وسياساته، وفي سياسات من اتى بعده، امر طبيعي جداً، فهناك الوف مؤلفة من العراقيين، وربما يكون العدد بالملايين لا ينظرون الى صدام كما ينظر اليه على سبيل المثال اكثرية الشيعة والكرد في بلدنا. ولهذا ـ وبموجب ما جرى ويجري حتى الآن في البلد ـ هناك فعلا من يحن الى «ايام الدكتاتورية» التي يقول عنها بعض الناس، انها كانت غطاء «سببته الازمات» الحادة التي اشتعلت بعد الاحتلال، وابرزها الازمة الامنية وازمة الصراع الطائفي المتصاعدة، وازمة الفساد الاداري، وغيرها. لكن هذا لا يعني تمييع راي اكثرية الناس العراقين المقتنعين ان حكم صدام كان تعسفياً قاسياً نزاعاً للحروب والصدامات واثارة المشاكل مع كل الدول المحيطة بالعراق او البعيدة عنه، وعلى طريقة تصورات الشاعر عباس جيجان «ليش انته من دون الدول... يا ثور بالعالم قوي... تركض عليه وتناطحه؟» وبكلمة فصيحة ومريحة اقول: نحن العراقين نختلف على كل شيء، حتى على صدام. ولهذا ليس من المعقول ان ننزع الى فرض راينا على العالم، فكاسترو مثلاً ليس زعيماً سيئاً، لكنه يجد نفسه يحب صدام، وكذا الرئيس الفنزويلي شافيز، وغيرهما، لهذا فليس من المعقول ان نتصور ان الناس كلها ستكون ذات يوم على مرامنا لكي تؤمن بما نؤمن به. ان المصالح مختلفة والهموم مختلفة ولهذا فان الآراء حتماً تكون مختلفة. يجب ان نوطّد انفسنا على تعدد الرؤى، ويجب ان نستخدم كل الوسائل المتاحة لتبيان الراي، تاييداً او تفنيداً.

التقسيم وقانون الاقاليم

اما صحيفة (البصائر) التي تنطق بلسان هيئة العلماء المسلمين فقد بينت في عمود كلمة البصائر ما ينتظر العراقيين من مصير مجهول بعد اقرار قانون الاقاليم وذكرت الصحيفة في مقالتها التي جاءت تحت عنوان كبير ... «مصير العراق ليس لعبة» جاء فية « حين يعبر بعض المنخرطين في العملية السياسية الجارية برعاية المحتل عن القضايا المصيرية التي من شانها ان تغير خارطة المنطقة وفق الضوابط الامريكية على وفق قياسات بريمر في محاصصة طائفية وعرقية بانها لعبة سياسية، فالحقيقة انها ليست لعبة بقدر ما هي تطبيق حرفي للارادة الامريكية التي تقضي بتقسيم العراق ومن بعده المنطقة ليكون بعد هذا التقسيم ما يسمى بالشرق الاوسط الكبير او الجديد على حد توصيف كوندوليزا رايس. ويبدو ان هذا الاصرار على اقرار مثل هكذا قوانين جاء تبعاً للتعليمات التي حملتها رايس في زيارتها الاخيرة لدول المنطقة والعراق.

ولن يكون بدعاً من القول اذا قلنا بان مشروع تمرير الاقاليم انما هو السقط الذي جاءت به العملية السياسية في ظل الاحتلال، فاي شيء ينتظر من مخاضات هذه العملية سوى كل ما هو مشؤوم ومرفوض. وفي ظل هذا التردي الامني الذي تعيشه البلاد وفي ظل انعدام اسباب العيش يولد دائماً بالتزامن مع هذه الارهاصات مشاريع التقسيم والمطبات التي تتعرض الى الثوابت الوطنية وهي عندما يعدها مراقبون بانها تخبطات السياسة الامريكية في المستنقع العراقي وذلك من اجل ايجاد

حل يحفظ لامريكا ماء وجهها للانسحاب من العراق بشيء يمكن تسميته وفق العقلية الامريكية نصراً في حربها الاستباقية التي تخوضها تحت مزاعم تامين امنها القومي».

من جهتها ذكرت صحيفة (البناء) الاسبوعية المستقلة خبرا بعنوان توقعات باطلاق سراح صدام الشهر المقبل جاء فيه «قال وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد انه يعارض اطالة امد الملاحقات القضائية ضد الرئيس السابق صدام حسين بقضايا جديدة تستند الى اتهامات جديدة، واضاف رامسفيلد ردا على اسئلة الصحافيين في مانياغو انه سيكون من المناسب انهاء المحاكمة واصدار الحكم الذي قرره القضاء ضده، لكن رامسفيلد استدرك القول انه لا يتحدث باسم الحكومة الامريكية موضحا.. ان محاكمة صدام في قضية الانفال عامي 1987 و1988 امر ايجابي وليس سلبيا، مشيرا الى ان ذلك يجب ان يغلق فصلا من جانب اخر توقع اعضاء في هيئة الدفاع عن صدام ان يتم اطلاق سراحه خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، ونقلت الصحيفة عن المحامي الاردني زياد النجداوي ان (الدول العربية المعنية اكدت لواشنطن ان الافراج عن صدام سيسهم في وقف عجلة العنف)، مشيرا الى ان حكومة قطر اعلنت استعدادها لاستقبال الرئيس السابق صدام حسين، ونقل النجداوي عن رغد صدام حسين القول ان (هذا القرار لم يعد مستحيلا بعد ان نصحت دول عربية محورية واشنطن بذلك).

ماذا ينتظر العرب؟

اما صحيفة «المعرفة» اليومية التي تصدر عن مركز العراق للبحوث الاستراتيجية فقد كتب رفعت النجار مقالا بعنوان ماذا ينتظر العرب؟ جاء فيه ما معنى ان يتوصل الباحثون الامريكيون الى ان اكثر من 650 الف عراقي قتلوا منذ بدء الاحتلال الامريكي؟ ليس لهذا سوى معنى واحد.. ان الاحتلال الامريكي ارتكب ويرتكب سلسلة من ابشع جرائم حرب الابادة الجماعية في التاريخ. هذا الرقم مفروض ان يفزع العالم كله، فهو يعني ان الاحتلال يقوم بعملية ابادة جماعية للشعب العراقي. وهذا هو ما يحدث بالفعل. لنلاحظ ان الغالبية الساحقة من هؤلاء القتلى هم مدنيون ابرياء. ولنلاحظ ان كثيرا من عمليات القتل هذه انطوت على جرائم حرب نوعية. يكفي ان نشير الى ان عمليات الاغتيال والقتل المنظم التي تعرض لها مئات من العلماء والاساتذة والباحثين العراقيين تعتبر جريمة اغتيال لعقل العراق وقواه الحية. ورغم شناعة الجرائم التي يعبر عنها هذا العدد الرهيب من الضحايا الا ان هذا ليس سوى جانب واحد فقط من جوانب الجرائم التي ارتكبها الاحتلال في العراق. فنهب ثروة العراق في اكبر عملية سرقة لوطن شهدها التاريخ هي بحد ذاتها سلسلة من الجرائم.. تدمير ونهب آثار العراق وتراثه الحضاري هي سلسلة من جرائم الحرب البشعة... تمزيق العراق كوطن موحد واغراقه في صراعات اهلية دموية هي جرائم حرب ارتكبها الاحتلال وملايين العراقيين الذين اجبروا على مغادرة وطنهم او الذين تشردوا في داخل وطنهم هي جرائم ابادة وتطهير ارتكبها الاحتلال وغير هذا الكثير الكثير. حقيقة الامر ان الاحتلال الامريكي للعراق لم يترك جريمة واحدة من جرائم الحرب والابادة التي عرفتها البشرية وحرمتها المواثيق والقوانين الدولية الا وارتكبها. والسؤال هو: ماذا ينتظر العالم بعد كل هذا؟.. ماذا ينتظر بعد ان كشفت هذه الدراسة الامريكية عن شناعة جرائم الابادة الجماعية التي يتعرض لها شعب العراق في ظل الاحتلال؟.. ماذا ينتظر كي يهب بكل منظماته ومؤسساته والقوى الفاعلة فيه كي يطالب بانهاء الاحتلال؟

الكلدوآشوريون يطالبون بحكم ذاتي في كردستان ويعترضون على ديباجة دستور الإقليم

اربيل ـ «القدس العربي»:

انتقد اعضاء في برلمان إقليم كردستان عن قائمة الكلدوآشوريين مسودة الدستور التي طرحها البرلمان للمناقشة، مؤكدين ان «المشروع لا يوفر الحقوق القومية المطلوبة للطائفة»، وطالبوا بمنحهم حكما ذاتيا لإدارة مناطقهم بالإقليم. واشاروا إلى ان «المشرعين فرقوا بين الشعب الآشوري بإيراد عبارة: الشعبين الكلدان والآشوريين، في حين ان الكلدوآشوريين هم شعب واحد».

وقال روميو هكاري عضو البرلمان الكردستاني، «نحن راضون عن مشروع الدستور بصورة عامة وإن كانت لنا بعض التحفظات او الملاحظات والتي نعتبرها طبيعية لانها المرة الاولى التي يكتب فيها دستور خاص بالإقليم». وحول تلك التحفظات قال «لقد ورد في ديباجة الدستور حديث طويل عن نضال الشعب الكردي ومعاناته من دون الإشارة إلى ما عاناه الشعب الكلدوآشوري الذي احرقت قراه في عمليات الانفال وارتكبت جرائم كبيرة ضده وكان جزءا من نضال الشعب الكردستاني ضد الانظمة الجائرة». وانتقد هكاري إيراد اسم الشعب الكلدوآشوري كشعبين منفصلين، في مسودة الدستور الإقليمي، «في حين ان الكلدوآشوريين هم شعب واحد، ونامل ان يتم تصحيح تلك التسمية قبل إقراره». وبدورها، قالت النائبة كلاويز شابا إنه «قبل طرح مسودة الدستور سالنا اعضاء لجنة الصياغة فيما إذا كانت حقوقنا القومية مضمونة في الدستور فطمأنونا على ذلك، ولكننا عندما قرانا المسودة وجدنا ان ما ادرج من حقوق لا يلبي طموحاتنا، فهناك حقوق مهضومة ولكن بما ان الدستور لم يقر بعد وهو في طور المناقشة فمن الممكن معالجة تلك النواقص».

من جهته اشار النائب اندرياس يوحنا بالبرلمان الكردستاني إلى ان «الدستور وفر جانبا مهما من حقوق الشعب الكلدوآشوري، ومع ذلك لنا الحق في العتاب، لان تلك الحقوق ليست بالمستوى المطلوب، فنحن نريد ان يكون هناك نص بإدارة المناطق ذات الاغلبية الكلدوآشورية من قبل ابناء الطائفة، او منح حكم ذاتي للكلدوآشوريين لإدارة مناطقهم في كردستان». واضاف «من مصلحة شعبنا ان يبقى في إطار إقليم كردستان».

من جهته قال روميو حزيران، عضو برلمان كردستان وممثل الآشوريين في اللجنة المكفلة بإعداد دستور الإقليم وان «الآشوريين لا يوافقون على ديباجة دستور الاقليم، لانها تذكر كفاح وتضحيات القومية الكردية وحدها.. ولا تتطرق إلى تضحيات القومية الآشورية والكلدانية والسريالية في كردستان».

و اضاف «سنرفع مذكرة إلى اللجنة القانونية في برلمان كردستان، نشرح فيها انتقاداتنا ومقترحاتنا حول الموضوع».

والآشوريون طائفة دينية مسيحية تعيش في اماكن متفرقة من كردستان، وعددهم يتجاوز (200) الف نسمة.. ولهم خمسة مقاعد في برلمان الإقليم.

يذكر ان برلمان كردستان بدا منذ اسبوعين في عرض مسودة دستور الإقليم على المواطنين والمثقفين الكرد، للإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم عليها.

اثر حديثه حول « خسائر فادحة في دارفور»

الجيش السوداني يطالب بطرد مبعوث عنان ويعتبره خطراً عسكرياً على البلاد

الخرطوم ـ «القدس العربي» ـ من كمال بخيت:

استدعت السلطات السودانية امس مبعوث الامين العام للامم المتحدة الى السودان يان برونك، وقدمت له احتجاجا شديد اللهجة حول تصريحات نسبت اليه، قال فيها ان الجيش تكبد خسائر فادحة بدارفور، فيما دعت القوات المسلحة الى طرده من البلاد.

وعلمت «القدس العربي» ان مسؤولين حكوميين استدعوا امس برونك، وابلغوه ان تصريحاته تلك لا تتماشى مع صلاحيات مهامه بموجب رئاسته لبعثة حفظ السلام الدولية في جنوب البلاد. وقالت مصادر مطلعة، ان الرجل اعرب خلال الاجتماع عن اسفه للاثار السالبة التي صاحبت افاداته تلك، قائلة انه اوضح ان الغرض من تصريحاته هو معالجة الوضع بدارفور. وأيد الجيش السوداني اتجاه طرده من البلاد في اعقاب تصريحاته تلك.

وقال بيان صادر عن القيادة العامة للجيش ان برونك أصبح يتدخل تدخلاً سافراً في شأن الجيش السوداني، وأصبح يمثل حرباً موجهة ضد الجيش السوداني.

واعتبر البيان، تعامل برونك مع المتمردين وزياراته لدارفور دون تصديق حكومي بمثابة حرب نفسية على الجيش يقوم بها نيابة عن المتمردين.

وذكر ان برونك قام اخيراً بنشر الكثير من المعلومات المضللة التي تشكك في قدرة القوات المسلحة على حفظ الأمن والدفاع عن الوطن. وأعلن البيان، أنه واستناداً على كل ما ذكر وغيره، فإن وجود وتحركات يان برونك داخل السودان تمثل خطراً عسكرياً داهماً يؤثر سلباً على عمل القوات المسلحة وأدائها لواجباتها، وبالتالي فهو شخص غير مرغوب فيه، لافتا الى ان القوات المسلحة ستظل هي الحارس الأمين لكل مكتسبات الشعب السوداني.

الى ذلك، قالت مصادر اخرى مطلعة، ان برونك لفت خلال لقاء مع مسؤولين حكوميين الى استعداد الامم المتحدة لحث الاطراف التي لم توقع على سلام دارفور للانضمام للاتفاقية، ونبذ الاحتراب، وتحقيق السلام في الاقليم.

وقالت المصادر، ان برونك سيواصل اجتماعاته مع المسؤولين خلال الايام المقبلة حول المبادرة المشتركة بين الحكومة والامم المتحدة لدعم قوات الاتحاد الافريقي، والتي وجدت استحسانا من الحكومة، مشيرة الى ان مشاورات ثلاثية ستجري خلال الفترة المقبلة لوضع آلية مشتركة لتنفيذ الحزمة الخاصة بدعم اممي للبعثة الافريقية بدارفور كطريق ثالث بعد رفض الحكومة للقوات الدولية.

على ذات الصعيد قال وزير التنمية الدولية البريطاني، هيلاري بن، أمس، إن «التسوية السياسية» والتوصل الى اتفاق سياسي صلب لإنهاء القتال في دارفور، هما «الطريقة الوحيدة لإنهاء هذه الأزمة»، وعلى الرغم من تشديده على ضرورة إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم، إلا انه رأى بأن الحد من القتال سيعتمد في نهاية المطاف على توقيع جميع الأطراف المتنازعة على اتفاقية سلام دارفور.

وفي لقاء مع مجموعة من الصحافيين العرب في لندن أمس الاول، قال، بن، إن زيارته الى دارفور والخرطوم أظهرت نقطتين أساسيتين، الأولى هي «الحاجة الى إرسال قوات أممية الى دارفور، إذ أنها أفضل طريقة لنشر المزيد من القوات وتحسين القيادة العسكرية»، والنقطة الثانية «ضرورة احياء عملية السلام ودفع العملية السياسية حتى توقع جميع الأطراف على اتفاق السلام».

وأضاف «نحتاج جهدا كبيرا لإقناع غير الموقعين للانضمام الى عملية السلام»، وعلى الرغم من فشل بن بإقناع الرئيس السوداني عمر البشير بالسماح لنشر قوات دولية في دارفور، قال الوزير البريطاني ان «الجهود الدبلوماسية متواصلة»، مستبعداً اتخاذ اجراءات رادعة في الوقت الراهن لالزام السودان بالقرار الدولي 1706، الذي يقر نشر القوات الدولية.

وقال بن: «الجهود الدبلوماسية متواصلة، وجاءت زيارتي ضمن سلسلة من الزيارات السياسية لإقناع الرئيس البشير».

واضاف «نتوقع المزيد من هذه الزيارات خاصة من القادة الأفارقة».

ولفت بن الى أنه «مر فقط شهر ونصف الشهر على الجهود الدبلوماسية منذ إقرار القانون الدولي 1706، فعلينا إعطاء المزيد من الوقت لإقناع الرئيس عمر البشير لأن مجلس الأمن يريد موافقته»، لكنه أضاف أن هناك حداً للجهود الدبلوماسية، قائلا «في نهاية المطاف، علينا تقييم ما قمنا به، وإذا واصل الرئيس البشير رفضه، سيعرض السودان الى المزيد من العزلة الدولية».

وتابع «لا نعلم ما يحمله المستقبل، ولكن على الجميع وقف القتال بما في ذلك الهجمات العسكرية (من قبل الحكومة السودانية)، التي لا تساعد الوضع»، موضحاً: «المفاوضات هي السبيل الأفضل لحل هذه الأزمة».

وعبر الوزير عن استغرابه من الرفض السوداني للقوات الدولية، قائلاً «من الصعب فهم المبدأ وراء الاعتراض على نشر القوات الدولية، إذ يوجد 10 آلاف جندي تابعين للأمم المتحدة في جنوب البلاد حالياً»، في إشارة الى اعتراضات الرئيس السوداني من أن وجود القوات الدولية ينقص من السيادة السودانية.

ولفت الى انه لا يوجد «موقف موحد» في الحكومة السودانية تجاه قضية القوات الدولية «اذ هناك شخصيات في الحكومة تؤيد نشرها».

وقال بن، إن قائد القوات الأفريقية في دارفور أكد له بأنه «ليس لديهم القوات الكافية للقيام بالمهمة»، مضيفاً «عليهم مراقبة منطقة بحجم دولة فرنسا بـ6 آلاف جندي فقط».

وشرح، أن المنح المادية لمساعدة القوات الأفريقية تدعم وجود قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى نهاية العام.

وأضاف، انه من الأسباب المهمة وراء نشر قوات الأمم المتحدة انها لا تحتاج الى تخصيص ميزانية جديدة لها، إذ تأتي ضمن مساهمات أعضاء الأمم المتحدة للقوات الدولية الاعتيادية.

وأضاف: «يجب ان يكون هناك وجود أفريقي مهم ضمن قوات الأمم المتحدة، وأحيي ما قامت به قوات الاتحاد الأفريقي»، ولكنه أردف قائلاً: «الجميع توصل الى النتيجة بأننا نحتاج الى قوات أممية في دارفور».

وعن التقارير الصحافية حول هروب مقاتلين سابقين بين صفوف الجنجويد، الذين ربطوا بين الحكومة السودانية والمسلحين، قال بن «نحن قلقون جداً من هذه التقارير وقد كافحنا من اجل اخذ ملف دارفور الى المحكمة الدولية، ويجب أن يتوجه أي شخص لديه أدلة في هذا الصدد الى المحكمة الدولية من أجل محاسبة المسؤولين عن الجرائم الفظيعة بحق أهالي دارفور». ورفض، بن، الافتراض بأن الاهتمام الدولي بدارفور ناتج عن طمع في الموارد الطبيعية للمنطقة، قائلاً «لا توجد هناك اجندة خفية لدينا»، مضيفاً انه يجب وقف الاقتتال في السودان «بغض النظر عن المصالح التجارية لأية دولة».

تساؤلات حول مدى شرعية برنامج الدعاية الامريكي في العراق

واشنطن ـ من كريستين روبرتس:

خلص المفتش العام في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) الى ان الجيش الامريكي تصرف بشكل قانوني حين كلف متعاقدين بدفع أموال للمؤسسات الاخبارية العراقية لتنشر أنباء مؤيدة للامريكيين. لكن السناتور ادوارد كنيدي الديمقراطي الذي طلب ان يحقق المفتش العام في الامر قال «تقرير وزارة الدفاع هذا يكشف ان البنتاغون لا يستطيع ان يقدم كشف حساب عن ملايين الدولارات التي دفعت لمجموعة لينكولن مقابل برنامجها الدعائي وان أحكام التعاقد الاساسية لم تتبع».

وجرت هذه العمليات بمساعدة مجموعة لينكولن التي تتخذ من واشنطن مقرا لها. وجاء في ملخص لنتائج تحقيق المفتش العام نشر الخميس «خلصنا الى ان القوة المتعددة الجنسيات في العراق...التزمت بالقوانين والاحكام المطبقة في استخدامها لمتعاقدين للقيام بعمليات نفسية وفي استخدامها للصحف لنشر معلومات».

ونشرت صحيفة «لوس انجليس تايمز» برنامج الدعاية المثير للجدل في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وفي وقت سابق من العام أقر البنتاغون بأن جنود قوة «العمليات المعلوماتية» يكتبون رسائل ايجابية عن مهمة الولايات المتحدة في العراق لتترجم الى العربية وتسلم الى الصحف العراقية لتنشرها مقابل عائد مالي. وراجع المفتش العام للبنتاغون ثلاثة عقود لمجموعة لينكولن. وفي واحدة من هذه الحالات وجد أن مكتب التعاقد العسكري لم يقدم وثائق كافية لاثبات الانفاق في البرنامج. ولهذا السبب لم يتمكن المفتش العام من ان يقرر ما اذا كان تخصيص العقد قد تم بشكل صحيح وما اذا كانت المدفوعات قد تمت ايضا بشكل صحيح. وأضاف كنيدي «ظلت تساؤلات سياسية واسعة دون اجابة عما اذا كان استغلال الادارة (الامريكية) للاخبار في العراق يتنافى مع هدفنا في وجود صحافة حرة ومستقلة هناك».

ناجون من الابادة يدعون أوروبا لفرض عقوبات على السودان بسبب دارفور

■ هلسنكي ـ رويترز: دعا ناجون من عمليات ابادة جماعية ينتمون الى حقب مختلفة تبدأ من محارق النازي حتى مذابح رواندا الاتحاد الاوروبي الجمعة الى فرض عقوبات من أجل وقف الصراع في دارفور قائلين ان الاتحاد الاوروبي لم يفعل شيئا تقريبا حتى الان لوقف القتل الجماعي في غرب السودان. وقال مارتن شتيرن احد الناجين من محارق النازي وهو ضمن 120 شخصا سيوقعون رسالة مفتوحة الى دول الاتحاد الاوروبي بهذا الشأن «لم انج من معسكر اعتقال للنازي لاجلس بلا حراك بينما تتكرر الابادة».

واضاف «اوروبا بوسعها القيام بدور قيادي لوقف هذه المذابح لكن عليها التصرف الان».

ويقاوم السودان ضغوطا دولية للسماح بنشر 20 ألف جندي من قوات الامم المتحدة لتحل محل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي في دارفور حيث قتل 200 الف شخص واجبر 2,5 مليون على النزوح عن ديارهم على مدى ثلاث سنوات من الصراع. وتنتهي مهمة قوات الاتحاد الافريقي قليلة التجهيز والتمويل في 31 كانون الاول/ ديسمبر لكن لم يتم حتى الان التوصل الى اتفاق بشأن ما سيحدث بعد ذلك الموعد. وفي الوقت نفسه يتفاقم العنف في دارفور بينما يلقى باللائمة على القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها وأيضا المتمردين في وقوع هجمات جديدة. ويقول عمال الاغاثة ان قدرتهم على الحركة محدودة للغاية من جراء القتال وحذر بعضهم من ان الوضع الانساني يمكن ان يتدهور الى مستويات سبق وان شوهدت عامي 2003 و2004 عندما وصف مسؤولو الامم المتحدة دارفور بأنها اكبر ازمة انسانية في العالم. ووقع ناجون من عمليات ابادة بمعسكرات النازي وكمبوديا والبوسنة ورواندا رسالة مفتوحة الى قادة دول الاتحاد الاوروبي اثناء اجتماعهم في مدينة لاهتي الفنلندية الجمعة طالبوا فيها الاتحاد بتوقيع عقوبات على الحكومة السودانية. وجاء في الرسالة «نكتب لكي نحثكم على التصرف الان لانهاء الابادة في دارفور».

وقالوا في الرسالة «لديكم من خلال الاتحاد الاوروبي القدرة على ممارسة ضغط حقيقي على الحكومة السودانية لوقف القتل. لكن حتى الان الاتحاد الاوروبي لم يفعل شيئا يذكر».

وبحث ماتي فانهانين رئيس الوزراء الفنلندي الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الاوروبي في دورته الحالية «الوضع المقلق في السودان». وقال «نعمل بجد لاقناع حكومة السودان بأن بعثة الامم المتحدة هي الخيار الوحيد القابل للنجاح».

ودعت الرسالة الاتحاد الاوروبي الى فرض منطقة حظر للطيران فوق دارفور ائذن بها الامم المتحدة وممارسة ضغط جماعي منسق على السودان لوقف قتل المدنيين والقبول بنشر قوة دولية تابعة للامم المتحدة. كما دعت الى فرض عقوبات موجهة في شكل تجميد للارصدة وحظر سفر المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان وحثت الاتحاد الاوروبي على تحديد موعد لفرض عقوبات تجارية أوروبية واسعة النطاق في حالة عدم انصياع الحكومة السودانية للضغوط في هذا الصدد. وقال المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ان بلير حث باقي اعضاء الاتحاد الاوروبي على توجيه رسالة قوية الى الحكومة السودانية بضرورة السماح بنشر قوة للامم المتحدة في دارفور. وقال المتحدث «نمر بفترة حرجة في دارفور». وأضاف «هذه فرصة كي يؤكد الاتحاد الاوروبي الضغط على الحكومة السودانية».

وعندما سئل عن امكانية توقيع عقوبات ضد السودان قال «على نحو خاص انهم يعرفون جيدا العواقب ليس بالنسبة للبلاد فحسب بل القيادة ايضا».

ووقع الرئيس الامريكي جورج بوش الاسبوع الماضي قانونا تفرض بموجبه عقوبات على اولئك المسؤولين عن الابادة الجماعية وجرائم الحرب في السودان.